البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون ثاني 2023

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	الماليـــــــــة العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	41

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 2.1% خلال ذات الفترة من عام 2021. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2022 بنسبة 4.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.4% خلال عام 2021. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2022 ما نسبته 23.1% مقابل 23.2% خلال ذات الربع من عام 2021.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2022 ما مقداره 17,266.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية عام 2022 ما مقداره 41,681.7 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 ما مقداره 32,591.5 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 ما مقداره 42,106.7 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام 2022 ما مقداره 2,501.6 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,780.0 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,283.8 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 1,091.3 مليون دينار ليصل 21,350.8 مليون دينار (62.6% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 945.2 مليون دينار، ليصل 16,452.4 مليون دينار (48.2% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين أول عام 2022 ليصل إلى 37,803.2 مليون دينار (110.8% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (110.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,050.3 مليون دينار (41.2% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 16,030.3 مليون دينار (47.0% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 30,080.6 مليون دينار (88.1% من GDP مقابل 88.6% من GDP في نهاية عام 2021).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 39.1% لتبلغ 7,412.5مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 34.0% لتبلغ 16,541.6 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 30.2% ليصل إلى 9,129.1 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال عام 2022 بنسبة 110.5% لتصل إلى 4,123.6 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 59.6% لتصل إلى 1,040.7 مليون دينار، بالمقارنة مع عام 2021. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال عام 2022 بنسبة 1.5% لتصل إلى 2,447.8 مليون دينار، مقارنة مع 2021. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 3,179.8 مليون دينار (12.7% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,026.9 مليون دينار (8.5% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 14.9% من GDP مقارنة مع 12.2% من GDP. فيما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل بلغ 629.3 مليون دينار مقارنة مع 325.1 مليون دينار. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 36,903.6 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2022 ما مقداره 17,266.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية عام 2022 ما مقداره 41,681.7 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 ما مقداره 32,591.5 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 ما مقداره 42,106.7 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.

- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2022، بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام 2022 ما مقداره 2,501.6 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون أول من عام 2022 ما مقداره 18,003.8 مليون دينار، مقابل 15,495.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	نهاية كانون أول	
	2021	2022
إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 18,043.2	US$ 17,266.9
	13.3%	-4.3%
التغطية بالأشهر	7.6	7.5
السيولة المحلية	39,509.2	41,681.7
	6.7%	5.5%
التسهيلات الائتمانية	30,028.5	32,591.5
	4.9%	8.5%
تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	26,708.8	28,870.5
	4.6%	8.1%
إجمالي ودائع العملاء	39,522.3	42,106.7
	7.4%	6.5%
ودائع بالدينار	30,684.6	32,841.5
	8.7%	7.0%
ودائع بالعملات الأجنبية	8,837.7	9,265.2
	3.3%	4.8%
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	30,988.2	33,206.2
	7.4%	7.2%
ودائع بالدينار	24,723.7	26,603.1
	8.9%	7.6%
ودائع بالعملات الأجنبية	6,264.5	6,603.1
	2.0%	5.4%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

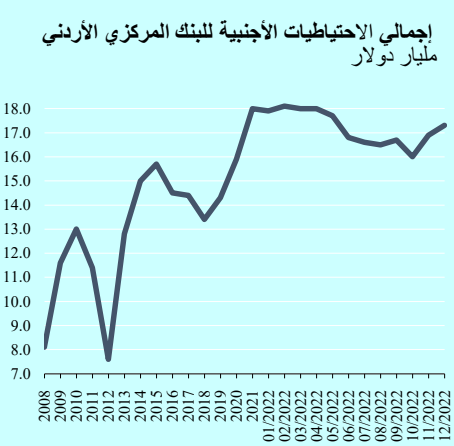

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2022 ما مقداره 17,266.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية عام 2022 ما مقداره 41.7 مليار دينار، مقابل 39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية عام 2022 مع نهاية عام 2021، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية عام 2022 ما مقداره 35.6 مليار دينار، مقابل 33.3 مليار دينار في نهاية عام 2021.

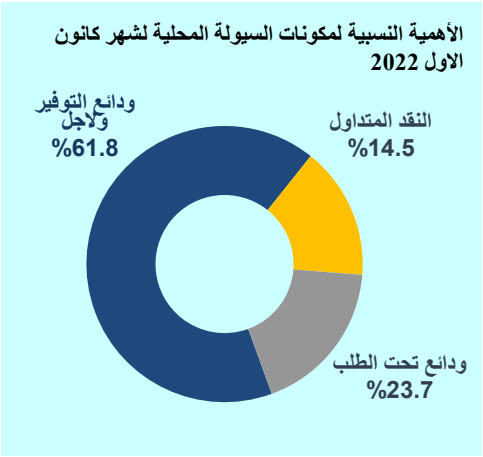

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية عام 2022 ما مقداره 6.0 مليار دينار، بالمقارنة مع 6.2 مليار دينار في نهاية عام 2021.

• العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

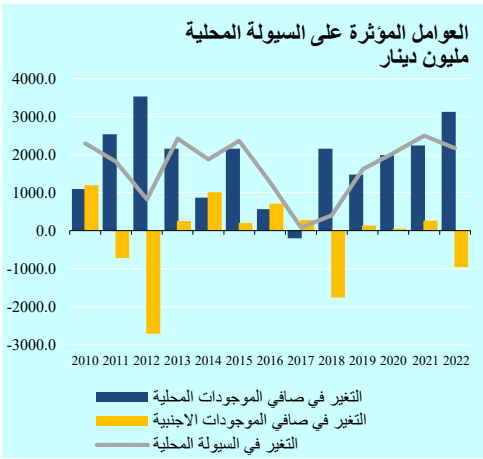

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2022 ما مقداره 34.8 مليار دينار، بالمقارنة مع 31.7 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- بلـغ رصـيد صـافي الموجـودات الأجنبيـة للجهـاز المصـرفي فـي نهايـة عـام 2022 مـا مقـداره 6.9 مليـار دينـار. وبلـغ رصـيد صـافي الموجـودات الأجنبيـة للبنك المركزي في نهاية عام 2022 ما مقداره 11.4 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

	نهاية كانون أول	
	2021	2022
الموجودات الأجنبية (صافي)	**7,818.8**	**6,864.6**
البنك المركزي	12,087.9	11,388.0
البنوك المرخصة	-4,269.1	-4,523.4
الموجودات المحلية (صافي)	**31,690.4**	**34,817.1**
البنك المركزي، منها:	-5,239.4	-4,699.6
الديون على القطاع العام (صافي)	1,185.3	1,052.3
أخرى (صافي*)	-6,447.2	-5,778.3
البنوك المرخصة	36,929.8	39,516.7
الديون على القطاع العام (صافي)	13,316.6	14,432.2
الديون على القطاع الخاص	27,536.5	29,733.7
أخرى (صافي)	-3,923.3	-4,649.3
السيولة المحلية (M2)	**39,509.2**	**41,681.7**
النقد المتداول	**6,225.4**	**6,037.4**
الودائع، منها:	**33,283.8**	**35,644.3**
بالعملات الأجنبية	6,328.7	6,650.2

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال عام 2022 برفع أسعار الفائدة سبعة مرات وبواقع 400 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية و425 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة. اما خلال العام الحالي قام البنك المركزي بتاريخ 2023/2/5 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس، وذلك للمرة الأولى خلال عام 2023، لتصبح كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 6.75%.
  - سعر إعادة الخصم: 7.75%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 7.50%
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 6.50%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 6.75%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 6.75%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

كانون أول

	2021	2022
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	2.50	6.50
إعادة الخصم	3.50	7.50
اتفاقيات إعادة الشراء ليلة واحدة	3.25	7.25
نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.00	6.25
عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	2.50	6.50
أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.50	6.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

ويأتي هذا القرار انعكاساً لاستمرار الضغوط التضخمية في بيئة الاقتصادات الإقليمية والدولية مقارنة بالمعدلات المُستهدفة من قبل البنوك المركزية، والتي اسهمت بدورها في ارتفاع معدلات التضخم المسجلة خلال عام 2022 في المملكة وتوقعاتها في الاجل القريب.

وفي إطار حرص البنك المركزي على أهمية تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية، قرر البنك المركزي الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

كذلك قرر البنك استمرار العمل ببرنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والحرفيين البالغ قيمته 700 مليون دينار حتى نهاية نيسان من عام 2023، والابقاء على سعر الفائدة للمقترضين بما لا يتجاوز 2%، ولأجل 54 شهراً، من ضمنها فترة سماح تصل إلى 12 شهراً.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

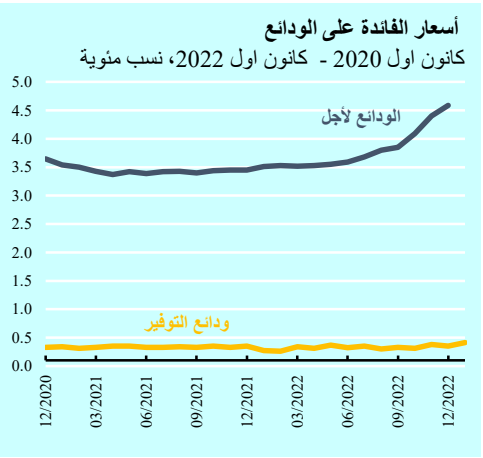

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون أول من عام 2022 بمقدار 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.59%، ليرتفع بذلك بمقدار 114 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون أول من عام 2022 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.41%، ليرتفع بذلك بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون أول من عام 2022 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.37%، ليرتفع بذلك بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

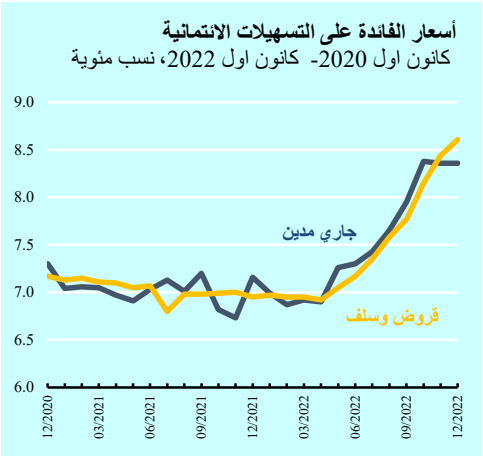

- الجاري مدين: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون أول من عام 2022 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 8.36%، ليرتفع بذلك بمقدار 120 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر كانون أول من عام 2022 بمقدار 43 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.53%، ليرتفع بذلك بمقدار 54 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

	كانون أول		التغير/ نقطة أساس
	2021	2022	
الودائع			
تحت الطلب	0.26	0.37	11
توفير	0.27	0.41	14
لأجل	3.45	4.59	114
التسهيلات الائتمانية			
كمبيالات وأسناد مخصومة	7.99	8.53	54
قروض وسلف	6.89	8.61	172
جاري مدين	7.16	8.36	120
الإقراض لأفضل العملاء	8.37	10.8	243

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون أول من عام 2022 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.61%، ليرتفع بذلك بمقدار 172 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون أول من عام 2022 ما نسبته 10.8%، مرتفعاً بمقدار 28 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وبمقدار 243 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 بما مقداره 2,563.0 مليون دينار او ما نسبته (8.5%)، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1,389.4 مليون دينار، أو ما نسبته (4.9%) في نهاية عام 2021.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية عام 2022، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 2,161.7 مليون دينار (8.1%)، والمؤسسات العامة بمقدار 234.9 مليون دينار (34.2%)، والحكومة المركزية بمقدار 223.7 مليون دينار (12.3%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 34.3 مليون دينار (26.6%)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 23.0 مليون دينار (3.3%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 ما مقداره 42.1 مليار دينار، مقابل 39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية عام 2022 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 32.8 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية. أما في نهاية عام 2021، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 30.7 مليار دينار، و8.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر كانون أول من عام 2022 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2021. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر كانون أول من عام 2022 حوالي 92.3 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 25.9 مليون دينار (21.9%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 24.8 مليون دينار (18.5%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2022، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,903.7 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون أول من عام 2022 ما مقداره 79.9 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 20.5 مليون سهم (20.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 5.1 مليون سهم (4.5%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2022، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,155.7 مليون سهم.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون أول من عام 2022 ارتفاعاً قدره 8.7 نقطة (0.3%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,501.6 نقطة، اما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 383.0 نقطة (18.1%). وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 1,626.4 نقطة (44.4%)، وقطاع الخدمات بمقدار 413.4 نقطة (31.1%)، والقطاع المالي بمقدار 87.8 نقطة (3.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

	كانون أول	
	2021	2022
الرقم القياسي العام	2,118.6	2,501.6
القطاع المالي	2,604.5	2,692.2
قطاع الصناعة	3,665.9	5,292.3
قطاع الخدمات	1,327.4	1,740.8

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون أول من عام 2022 ما مقداره 18.0 مليار دينار، منخفضة بمقدار 12.1 مليون دينار (0.1%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 337.5 مليون دينار (2.2%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 2,508.1 مليون دينار (16.2%).

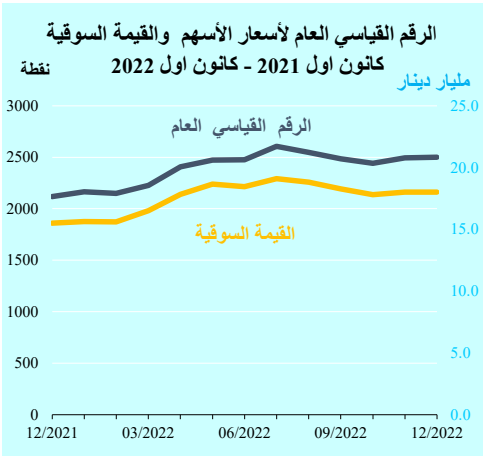

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر كانون أول من عام 2022 تدفقاً موجباً بلغ 3.0 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون أول من عام 2022 ما قيمته 10.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 7.3 مليون دينار. أما خلال عام 2022، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 68.0 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

	كانون أول	
	2021	2022
حجم التداول	158.6	92.3
معدل التداول اليومي	7.2	4.6
القيمة السوقية	15,495.7	18,003.8
الأسهم المتداولة (مليون سهم)	118.3	79.9
صافي استثمار غير الأردنيين	-28.8	3.0
شراء	5.8	10.3
بيع	34.5	7.3

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2022 نمواً بنسبة 2.6%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.7% خلال ذات الربع من عام 2021. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.2% خلال الربع الثالث من عام 2022، مقابل نمو نسبته 4.1% خلال ذات الربع من عام 2021.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 نمواً نسبته 2.7%، مقابل نمواً نسبته 2.1% خلال ذات الفترة من عام 2021. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.3% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 3.1% خلال ذات الفترة من عام 2021.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2022 بنسبة 4.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.4% خلال عام 2021.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2022 ما نسبته 23.1% (20.5% للذكور و33.1% للإناث)، وذلك مقابل 23.2% (21.2% للذكور و30.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2021. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 53.5%) و20-24 سنة (بواقع 45.9%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.1% خلال ذات الفترة من عام 2021. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 2.4% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 مقابل نمو نسبته 2.2% خلال ذات الفترة من عام 2021) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقابل نمو نسبته 2.1% خلال ذات الفترة من عام 2021. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.3%، مقابل نمواً نسبته 3.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.6% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 مقابل نمو نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2021.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2020-2022، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.3	-3.6	-2.2	-1.6	**-1.6**
GDP بالأسعار الجارية	2.9	-4.7	-3.1	-1.9	**-1.8**
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	0.3	3.2	2.7	2.6	**2.2**
GDP بالأسعار الجارية	0.5	4.7	4.1	4.6	**3.5**
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	2.9	2.6	-	-
GDP بالأسعار الجارية	4.6	5.2	6.2	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2020-2022، %

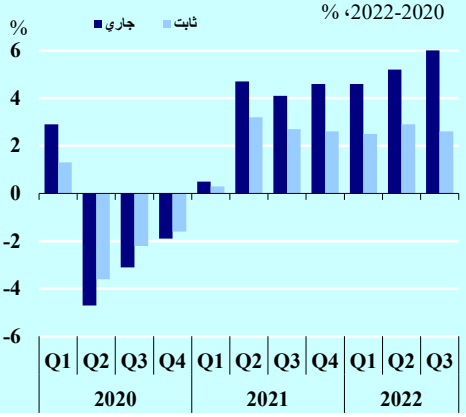

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 مدفوعاً، في جانبٍ منه، بالتحسن الكبير في بعض مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والصادرات الكلية، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الأردن.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات اجتماعية وشخصية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 63.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2021 3Qs	2022 3Qs	2021 3Qs	2022 3Qs
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.1	2.7	2.1	2.7
الزراعة	3.0	2.5	0.1	0.1
الصناعات الاستخراجية	10.1	5.9	0.2	0.1
الصناعات التحويلية	2.1	3.5	0.4	0.6
الكهرباء والمياه	1.6	2.8	0.0	0.0
الإنشاءات	3.0	4.5	0.1	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	2.0	3.0	0.2	0.3
المطاعم والفنادق	2.0	5.1	0.0	0.1
النقل والتخزين والاتصالات	1.8	3.8	0.2	0.3
خدمات المال والتامين	4.1	4.6	0.3	0.3
العقارات	1.5	1.2	0.2	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	0.7	2.1	0.1	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.4	0.8	0.2	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	1.4	2.8	0.0	0.02
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2022 تحسناً في أدائها، أبرزها "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" والذي نما بنسبة 91.8%، و"عدد المغادرين" (99.8%)، و"الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" (11.1%)، إلى جانب انتاج كل من الفوسفات (11.3%)، والبوتاس (4.7%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2021	المؤشـــر	2021	الفترة المتاحة	2022
13.6	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	14.6	كانون ثاني - تشرين ثاني	2.8
-10.4	المنتجات الغذائية	-10.6		3.6
-3.6	منتجات التبغ	-2.9		7.9
106.5	منتجات نفطية مكررة	102.7		19.2
-6.3	صنع الملابس	-4.5		-14.5
0.7	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	0.7		5.0
2.5	المنتجات الكيميائية	3.7		-3.1
6.6	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	6.6		6.1
25.0	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	22.9		-13.9
6.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	6.4		7.7
52.9	**المساحات المرخصة للبناء**	56.8		5.6
46.8	**حجم التداول في سوق العقار**	46.8	كانون ثاني - كانون أول	16.5
4.3	**انتاج البوتاس**	4.3		4.7
14.2	**انتاج الفوسفات**	14.2		11.3
20.4	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	20.4		11.1
108.7	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	108.7		91.8
89.8	**عدد المغادرين**	89.8		99.8

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2022 بنسبة 4.2%، مقابل ارتفاع نسبته 1.4% خلال عام 2021، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:

- بند "الوقود والانارة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 25.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.3%، إلى جانب مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 5.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.5%، خلال عام 2021. ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

معدل التضخم خلال الأعوام (2015-2022)، %

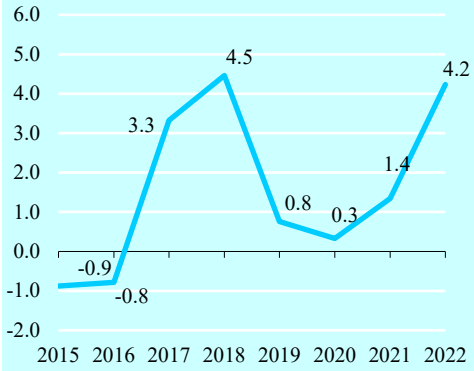

معدل التضخم خلال عامي 2021 - 2022

مجموعات الانفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2021	2022	2021	2022
جميع المواد	**100.0**	**1.4**	**4.2**	**1.4**	**4.2**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**0.1**	**3.3**	**0.0**	**0.9**
الغذاء	23.8	0.1	3.5	0.0	0.8
الحبوب ومنتجاتها	4.2	1.9	4.3	0.1	0.19
اللحوم والدواجن	4.7	6.4	2.6	0.3	0.13
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	0.6	3.1	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.7	0.2	4.6	0.0	0.2
الزيوت والدهون	1.7	6.1	8.5	0.1	0.1
الفواكه والمكسرات	2.6	-1.8	0.8	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	-12.9	5.4	-0.4	0.14
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**2.6**	**0.0**	**0.1**	**0.0**
المشروبات الكحولية	0.0	14.7	0.6	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	2.5	0.0	0.1	0.0
3) الملابس والأحذية	**4.1**	**-1.2**	**0.3**	**0.0**	**0.0**
الملابس	3.4	-1.1	0.0	0.0	0.0
الأحذية	0.7	-1.6	1.5	0.0	0.0
4) المساكن، منها:	**23.8**	**1.6**	**6.6**	**0.4**	**1.6**
الإيجارات	17.5	1.5	2.6	0.3	0.5
الوقود والإنارة	4.7	1.3	25.6	0.1	1.07
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.9**	**0.5**	**3.0**	**0.0**	**0.1**
6) الصحة	**4.0**	**0.8**	**3.6**	**0.0**	**0.1**
7) النقل	**16.0**	**4.5**	**5.6**	**0.7**	**0.89**
8) الاتصالات	**2.8**	**1.3**	**0.9**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.6**	**0.6**	**9.6**	**0.0**	**0.2**
10) التعليم	**4.3**	**0.3**	**1.3**	**0.0**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**1.4**	**7.3**	**0.0**	**0.1**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	**0.3**	**2.4**	**0.0**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 5.4%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 12.9% خلال عام 2021، متأثراً، في جانب منه، بعوامل الطلب والعرض في السوق المحلية.

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 2.1 نقطة مئوية خلال عام 2022، بالمقارنة مع مساهمة بواقع 0.4 نقطة مئوية خلال عام 2021.

- وفي المقابل، تراجعت أسعار عدد من البنود، أبرزها "التوابل ومحسنات الطعام" (2.1%)، و"المشروبات والمرطبات" (0.9%)، خلال عام 2022.

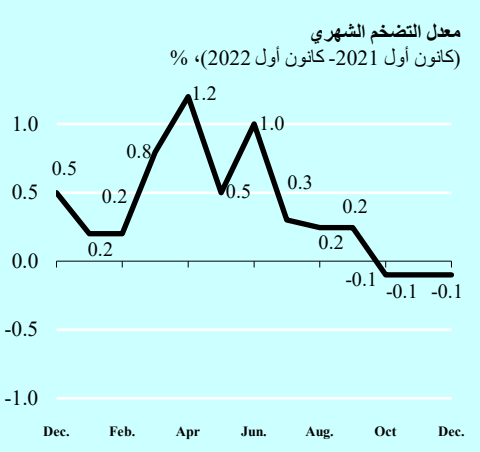

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون أول من عام 2022 بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين ثاني 2022)، فقد شهد انخفاضاً بنسبة 0.1%. ويأتي ذلك محصلة لانخفاض أسعار عدد من البنود والمجموعات، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (9.6%)، و"اللحوم والدواجن" (2.0%)، من جهة، وارتفاع أسعار عدد آخر من البنود، أبرزها؛ الايجارات (1.0%)، والنقل (0.5%)، من جهة أخرى.

سوق العمل

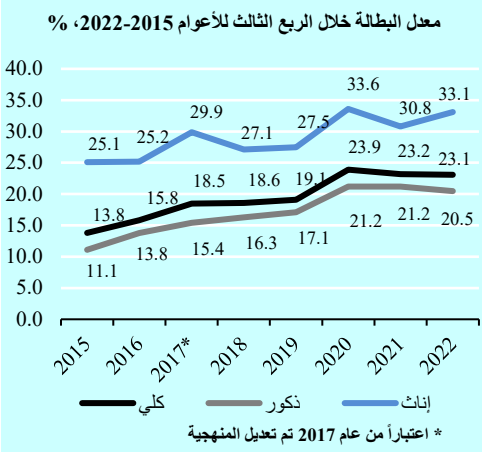

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 23.1% (20.5% للذكور و33.1% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2022، وذلك مقابل 23.2% (21.2% للذكور و30.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2021.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2022 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 53.5%) و20-24 سنة (بواقع 45.9%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 29.3% خلال الربع الثالث من عام 2022، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 20.0%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.0% (52.5% للذكور و13.7% للإناث)، بالمقارنة مع 34.4% (54.4% للذكور و14.5% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2021.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 25.4% خلال الربع الثالث من عام 2022.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,780.0 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,283.8 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. وفي حال استثناء المنح الخارجية (128.5 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,908.5 مليون دينار (6.8% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,857.5 مليون دينار (7.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 1,091.3 مليون دينار، ليصل إلى 21,350.8 مليون دينار (62.6% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,050.3 مليون دينار (41.2% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 945.2 مليون دينار، ليصل إلى 16,452.4 مليون دينار (48.2% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 16,030.3 مليون دينار (47.0% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين أول عام 2022 بمقدار 2,036.5 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 37,803.2 مليون دينار (110.8% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار (110.1% من GDP) في نهاية عام 2021. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 30,080.6 مليون دينار (88.1% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار (88.6% من GDP) في نهاية عام 2021.

أداء الموازنة العامة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تشرين أول من عام 2022، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021، بمقدار 4.0 مليون دينار، أو ما نسبته 0.7%، لتبلغ 577.6 مليون دينار. أما خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 84.4 مليون دينار، أو ما نسبته 1.3%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 6,782.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 529.6 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 445.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين أول		معدل النمو	كانون الثاني – تشرين أول		معدل النمو
	2021	2022	%	2021	2022	%
الإيرادات العامة	**573.6**	**577.6**	**0.7**	**6,697.6**	**6,782.0**	**1.3**
الإيرادات المحلية، منها:	570.6	574.3	0.6	6,123.9	6,653.5	8.6
الإيرادات الضريبية، منها:	436.3	423.2	-3.0	4,724.9	5,083.6	7.6
ضريبة المبيعات	356.6	339.0	-4.9	3,311.4	3,418.7	3.2
الإيرادات الأخرى	133.9	150.6	12.5	1,392.8	1,566.0	12.4
المنح الخارجية	3.0	3.3	10.0	573.7	128.5	-77.6
إجمالي الإنفاق	**898.5**	**950.5**	**5.8**	**7,981.4**	**8,562.0**	**7.3**
النفقات الجارية	748.7	774.1	3.4	7,208.2	7,387.6	2.5
النفقات الرأسمالية	149.8	176.4	17.8	773.2	1,174.5	51.9
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-324.9**	**-373.0**	-	**-1,283.8**	**-1,780.0**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-4.9**	**-6.3**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022 بمقدار 529.6 مليون دينار، أو ما نسبته 8.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 6,653.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 358.7 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 173.2 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.3 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022 بمقدار 358.7 مليون دينار، أو ما نسبته 7.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 5,083.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 76.4% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الايرادات الضريبية
(2017-2021)، والشهور العشرة الاولى من عام 2022

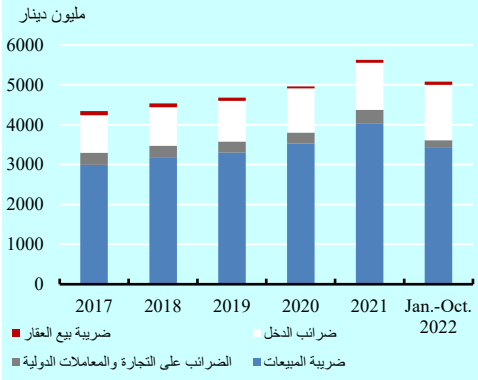

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 107.3 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2%، لتبلغ 3,418.7 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 67.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 88.8 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 77.6 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 32.0 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 27.1 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 308.3 مليون دينار، أو ما نسبته 28.5%، لتصل إلى 1,388.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 27.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة

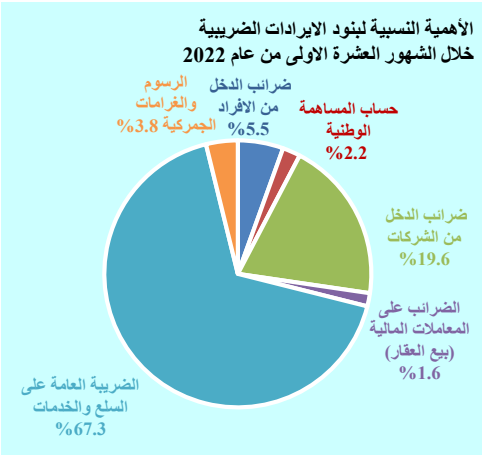

لارتفاع كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 253.5 مليون دينار، أو ما نسبته 34.0%، لتشكل ما نسبته 71.9% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 998.7 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 44.8 مليون دينار، أو ما نسبته 19.0%، لتبلغ 280.0 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية بمقدار 10.0 مليون دينار، أو ما نسبته 10.0%، لتبلغ 110.0 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 25.9 مليون دينار، أو ما نسبته 46.9%، لتصل إلى 81.1 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 82.8 مليون دينار، أو ما نسبته 29.8%، لتصل إلى 195.1 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022 بمقدار 173.2 مليون دينار، أو ما نسبته 12.4%، لتصل إلى 1,566.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الايرادات المختلفة بمقدار 84.3 مليون دينار لتبلغ 484.5 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 48.4 مليون دينار لتبلغ 743.3 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 40.4 مليون دينار لتبلغ 338.1 مليون دينار (منها 309.5 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 279.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021).
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022 بمقدار 2.3 مليون دينار، أو ما نسبته 37.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 3.9 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022 بمقدار 445.2 مليون دينار، أو ما نسبته 77.6%، لتصل إلى 128.5 مليون دينار، مقابل 573.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

■ النفقات العامة

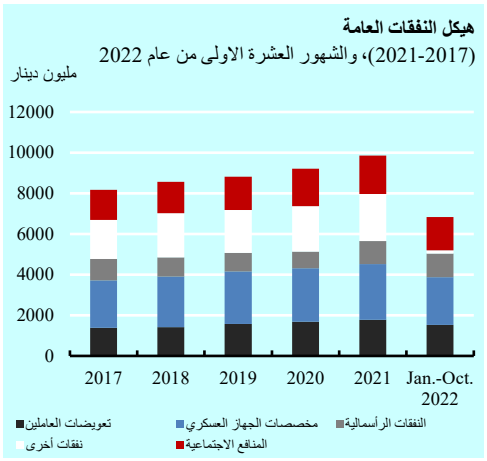

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تشرين أول من عام 2022، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021، بمقدار 52.0 مليون دينار، أو ما نسبته 5.8%، لتبلغ 950.5 مليون دينار. أما خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 580.6 مليون دينار، أو ما نسبته 7.3%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2021 لتصل إلى 8,562.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 2.5%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 51.9%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022 بمقدار 179.4 مليون دينار، أو ما نسبته 2.5%، لتصل إلى ما مقداره 7,387.6 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 86.3% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 5.1 نقطة مئوية، ليصل إلى 90.1% مقابل 85.0% خلال نفس الفترة من عام 2021. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

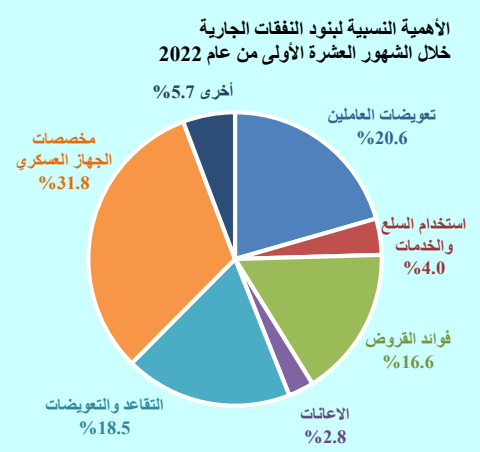

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 66.8 مليون دينار، ليبلغ 1,227.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 44.3 مليون دينار، لتصل إلى 2,351.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 38.9 مليون دينار، لتصل إلى 1,518.7 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 22.9 مليون دينار، ليصل إلى 1,363.3 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 1.8 مليون دينار، ليصل إلى 208.0 مليون دينار.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 0.7 مليون دينار، ليبلغ 295.1 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022 بمقدار 401.3 مليون دينار، أو ما نسبته 51.9%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 1,174.5 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

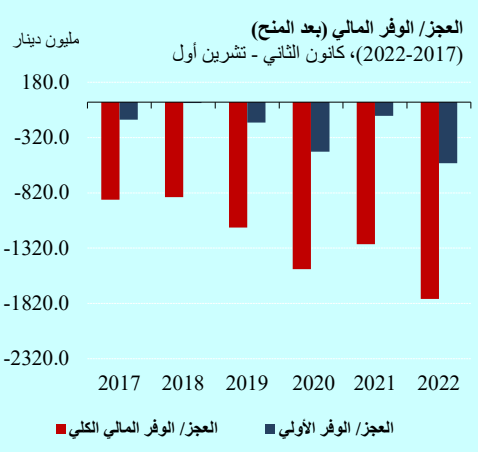

- ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 496.2 مليون دينار خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022، ليصل الى ما مقداره 1,780.0 مليون دينار (6.3% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,283.8 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,908.5 مليون دينار (6.8% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,857.5 مليون دينار (7.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

- حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 681.5 مليون دينار (2.4% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 697.3 مليون دينار (2.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 553.0 مليون دينار (2.0% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 123.6 مليون دينار (0.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

رصيد دين الحكومة

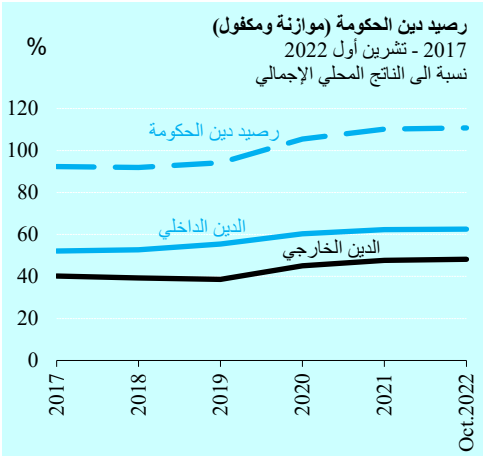

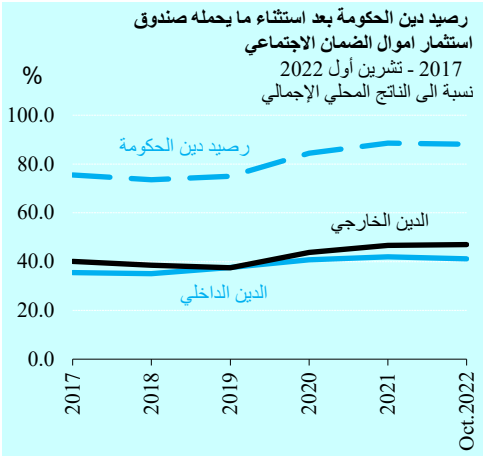

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 1,091.3 مليون دينار، ليصل إلى 21,350.8 مليون دينار (62.6% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 864.6 مليون دينار، وارتفاع الدين الداخلي المكفول بمقدار 226.6 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2021، ليصلا إلى 18,748.0 مليون دينار و2,602.7 مليون دينار، على الترتيب.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين أول عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 424.7 مليون دينار، ليبلغ 14,050.3 مليون دينار (41.2% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 945.2 مليون دينار، ليصل إلى 16,452.4 مليون دينار (48.2% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 72.3% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 10.4%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.4%، تلاه الدينار الكويتي (3.5%)، والين الياباني (2.7%).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين أول عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 892.8 مليون دينار، ليبلغ 16,030.3 مليون دينار (47.0% من GDP).

- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين أول عام 2022 بمقدار 2,036.5 مليون دينار، ليصل إلى 37,803.2 مليون دينار (110.8% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار (110.1% من GDP) في نهاية عام 2021. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 30,080.6 مليون دينار (88.1% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار (88.6% من GDP) في نهاية عام 2021.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2022 بمقدار 496.7 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتبلغ 2,184.1 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,751.2 مليون دينار، وفوائد بقيمة 432.9 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2023

شباط

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية، وتثبيت سعر كل من السولار والكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2023		معدل النمو %
		كانون ثاني	شباط	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	900	945	5.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,140	1,185	3.9
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,290	1,335	3.5
السولار	فلس/ لتر	820	820	0.0
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	383.1	393.3	2.7
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	665	691	3.9
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	670	696	3.9
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	685	711	3.8
الإسفلت	دينار/ طن	378	388.2	2.7

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2023/2/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2023.

كانون ثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون ثاني 2023.

- تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، قرر مجلس الوزراء تجميد الضريبة الخاصة المفروضة على سعر بيع مادة الكاز، البالغة 16.5 قرش/ لتر، خلال فصل الشتاء، بهدف تخفيف الأعباء على المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المحدود.

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2022

كانون أول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون أول 2022.

تشرين ثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين ثاني 2022.

تشرين أول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين أول 2022.

أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2022.

آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2022.

- صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة 2022، ونشره في الجريدة الرسمية. جاء هذا القانون بهدف الحد من التهرب والتجنب الضريبي من خلال سد الثغرات التي قد يلجأ اليها بعض المكلفين، ومعالجة مشكلة التأخر في رد ضريبة المبيعات.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2022.
- قرر مجلس الوزراء تخصيص دعم نقدي للمحروقات بقيمة 30 مليون دينار، وذلك للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، موزع على النحو التالي:
  - 16 مليون دينار للأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية.
  - 4 مليون دينار لدعم الطلبة الجامعيين غير المقتدرين.
  - 5 مليون دينار لدعم تشغيل خطوط قطاع النقل العام.

حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2022.
- تمديد قرار مجلس الوزراء بتخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آب 2022.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2022.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2022.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2022.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آيار 2022.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2022.

كانون الثاني

- تخفيض وتوحيد شرائح التعرفة الجمركية على السلع، والذي يستثنى منه سلع مستوردة مثل التبغ والمركبات والكحول، لتصبح 4 فئات (معفاة، 5%، 15%، 25%)، وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40%، وعلى النحو التالي:
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 1% لتصبح معفاة.
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 6.5% و10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.

- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 25% و30% و35% و40% لتصبح خاضعة لنسبة 5%، باستثناء (المواد الغذائية، والقطاعات الهندسية والإنشائية، والأثاث) التي لها مثيل محلي، لتخضع للنسبة التالية:
  - 25% حتى تاريخ 2024/12/31.
  - 20% من تاريخ 2025/1/1.
  - 15% من تاريخ 2027/1/1.

- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على السلع المخصصة لاستهلاك طلبة المدارس (الكيك، الويفر، البسكويت)، لتصبح خاضعة لنسبة 5% بدلاً من 16%.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2022.
- انتهاء العمل بقرار مجلس الوزراء المتخذ في شهر تموز 2018، الذي تم بموجبه تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد) ورفعها بشكل تدريجي خلال الفترة (2018-2021)، لتصبح الضريبة الخاصة المفروضة عليها 55%، وذلك اعتباراً من 2022/1/1.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2022، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 350 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:
  - استيفاء مبلغ 225 دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.

- استيفاء مبلغ 800 دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي أو قطاع الإنشاءات أو التحميل و التنزيل أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.
- استيفاء رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، وعلى النحو التالي:
  - مبلغ 2,150 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة سنة.
  - مبلغ 1,250 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ستة اشهر.
  - مبلغ 645 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ثلاثة اشهر.

❐ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2023

♦ كانون ثاني

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 64 مليون يورو، موزعتين على النحو التالي:
  - 39 مليون يورو لتنفيذ برنامج دعم سيادة القانون في المملكة.
  - 25 مليون يورو لدعم الامن الغذائي في المملكة.

❐ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2022

♦ كانون أول

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 110 مليون دولار، وذلك لدعم الموازنة العامة لتنمية قطاع الطاقة في مجالات ضمان الاستقرار في التزويد الكهربائي وتحسين الحوكمة في القطاع.

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من بنك الاستثمار الاوروبي، بقيمة 200 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع الناقل الوطني للمياه.

تشرين ثاني

- التوقيع على اتفاقية المنحة الأمريكية الاعتيادية، بقيمة 845.1 مليون دولار، وذلك لدعم الموازنة العامة للمملكة. وتأتي هذه المنحة كجزء من برنامج المساعدات الاقتصادية الامريكية للحكومة الأردنية، ضمن مذكرة التفاهم الثالثة بين الجانبين للاعوام 2018-2022.

تشرين أول

- التوقيع على منحتين مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني (KFW)، بقيمة 32 مليون يورو، وذلك لدعم احتياجات قطاع التعليم في المملكة.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمه من البنك الدولي، بقيمة 125 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الزراعة في المملكة، وتحسين قدرته على الصمود أمام تغير المناخ.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من صندوق أوبك للتنمية الدولية، بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع الأمن الغذائي الطارئ في المملكة.

أيلول

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 364 مليون يورو، سيتم تقديمها للمملكة خلال الفترة 2021-2024، وذلك لدعم جهود الحكومة في المجالات التنموية والإصلاحية المختلفة الاقتصادية والسياسة والإدارية.

- توقيع اتفاقيتي تمويل مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بما قيمته حوالي 210 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
  - 200 مليون دولار لتمويل مشروع الأمن الغذائي الطارئ في المملكة.
  - 10 مليون دولار قرض حسن و50 ألف دولار منحة مساعدة فنية، لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي.

حزيران

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من حكومة المملكة المتحدة، بقيمة 50.2 مليون جنيه إسترليني، وذلك للمساعدة في دعم جهود الحكومة الأردنية لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بقيمة 38.3 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع البنية التحتية للتعليم العام في المملكة.

نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بقيمة 33 مليون دولار، وذلك لتعزيز التكيف مع التغير المناخي في الأردن.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية، بقيمة 150 مليون يورو، وذلك لدعم تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 4.13 مليون يورو، وذلك للمساهمة في مشروع التنمية الإقتصادية الريفية والتشغيل، الذي تنفذه المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر تشرين أول من عام 2022 بنسبة 12.9%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2021 لتبلغ 690.2 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 39.1%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتبلغ 7,412.5 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر تشرين أول من عام 2022 بنسبة 13.9%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2021 لتبلغ 1,704.4 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 34.0%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتبلغ 16,541.6 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر تشرين أول من عام 2022 ارتفاعاً نسبته 14.6%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2021 ليبلغ 1,014.2 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفع العجز بنسبة 30.2%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 ليبلغ 9,129.1 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال عام 2022 بنسبة 110.5% لتبلغ 4,123.6 مليون دينار، مقارنة مع عام 2021. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 59.6% لتصل الى 1,040.7 مليون دينار مقارنة مع عام 2021.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2022 بنسبة 1.5%، مقارنة مع عام 2021 لتصل إلى 2,447.8 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 3,179.8 مليون دينار (12.7% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 2,026.9 مليون دينار (8.5% من GDP) خلال الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 14.9% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقارنة مع عجز نسبته 12.2% من GDP خلال الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021.

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره 629.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقارنة مع تدفق للداخل بلغ ما مقداره 325.1 مليون دينار الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 36,903.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 1,975.0 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 4,200.6 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 6,175.6 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 ليبلغ 23,364.2 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - تشرين أول			
	2021	معدل النمو (%)	2022	معدل النمو (%)
	القيمة	2021/2020	القيمة	2022/2021
التجارة الخارجية	17,188.6	21.8	23,364.2	35.9
الصادرات الكلية	5,330.7	15.9	7,412.5	39.1
الصادرات الوطنية	4,847.6	18.1	6,822.6	40.7
المعاد تصديره	483.1	-2.0	589.9	22.1
المستوردات	12,341.0	23.3	16,541.6	34.0
الميزان التجاري	-7,010.3	29.5	-9,129.1	30.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - تشرين أول		
	2021	2022	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	1,271.0	1,426.8	12.3
الهند	670.8	1,128.8	68.3
السعودية	621.4	698.8	12.5
العراق	335.0	471.8	40.8
إندونيسيا	108.0	203.0	88.0
فلسطين	104.6	164.7	57.5
الصين	66.8	151.8	127.2
المستوردات			
الصين	1,770.7	2,526.7	42.7
السعودية	1,824.3	2,487.5	36.4
الإمارات	782.7	1,365.3	74.4
الولايات المتحدة الأمريكية	779.1	884.9	13.6
الهند	345.1	784.9	127.4
سويسرا	333.2	693.7	108.2
تركيا	408.1	548.5	34.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022 ارتفاعاً نسبته 39.1% لتصل إلى 7,412.5 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 1,975.0 مليون دينار (40.7%) لتصل 6,822.6 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 106.8 مليون دينار (22.1%) لتصل إلى 589.9 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 503.0 مليون دينار (125.7%)، لتصل إلى 903.3 مليون دينار. وقد استحوذت الهند والصين ومصر وماليزيا على ما نسبته 48.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصـادرات الوطنية السـلعية خلال العشـرة شـهور الأولى من عامي 2021 و2022، مليون دينار

	2021	2022	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات الوطنية	**4,847.6**	**6,822.6**	**40.7**
الملابس	**1,103.9**	**1,291.5**	**17.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	941.4	1,099.0	16.7
البوتاس	**400.3**	**903.3**	**125.7**
الهند	79.2	145.3	83.5
الصين	47.0	135.9	189.1
مصر	38.5	85.1	121.0
ماليزيا	24.7	72.8	194.7
الفوسفات	**286.2**	**667.3**	**133.2**
الهند	206.5	446.8	116.4
إندونيسيا	57.4	118.9	107.1
البرازيل	13.5	26.7	97.8
الأسمدة	**271.5**	**525.3**	**93.5**
الهند	38.8	122.9	216.8
بنغلادش	-	86.6	100.0
العراق	2.6	50.6	-
البرازيل	23.0	47.0	104.3
حامض الفوسفوريك	**350.5**	**446.8**	**27.5**
الهند	315.8	376.3	19.2
تركيا	18.8	31.1	65.4
منتجات دوائية وصيدلية	**332.8**	**337.2**	**1.3**
السعوديه	70.3	77.7	10.5
العراق	57.9	56.8	-1.9
الجزائر	32.4	28.7	-11.4
الولايات المتحدة الأمريكية	24.9	27.8	11.6
الخضروات	**145.4**	**157.3**	**8.2**
السعوديه	44.0	42.3	-3.9
الكويت	31.9	28.4	-11.0
الإمارات	15.5	14.9	-3.9
مستحضرات التنظيف والتزيين و العطور	**117.9**	**153.8**	**30.4**
العراق	55.4	74.5	34.5
السعوديه	21.9	32.5	48.4
ليبيا	11.5	14.9	29.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

اهـم السلـــع المصدرة
خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، بالمليون دينار

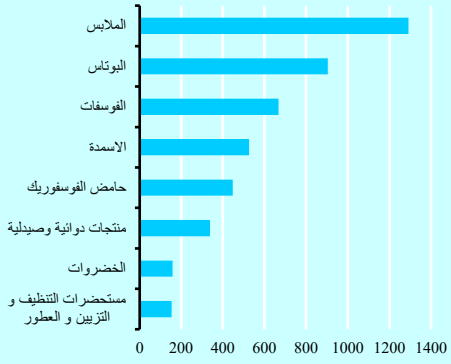

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022

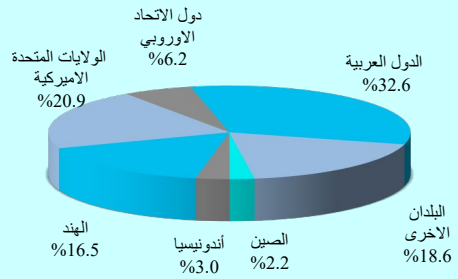

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 381.1 مليون دينار (133.2%)، لتصل إلى 667.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والبرازيل على ما نسبته 88.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 253.8 مليون دينار (93.5%)، لتصل إلى 525.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وبنغلادش والعراق والبرازيل على ما نسبته 58.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 187.6 مليون دينار (17.0%)، لتصل إلى 1,291.5 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 85.1% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 96.3 مليون دينار (27.5%)، لتصل إلى 446.8 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا على ما نسبته 91.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور بمقدار 35.9 مليون دينار (30.4%)، لتصل إلى 153.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية وليبيا على ما نسبته 79.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفوسفات والأسمدة و"حامض الفوسفوريك" و"منتجات دوائية وصيدلية" والخضروات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022 على ما نسبته 65.7% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 62.1% خلال ذات الفترة من عام 2021. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والسعودية والعراق وإندونيسيا وفلسطين والصين على ما نسبته 62.2% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، مقارنة مع 65.5% خلال ذات الفترة من عام 2021.

المستـــــوردات السلعيـــــة

ارتفعت مستوردات المملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 34.0% لتصل إلى 16,541.6 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 23.3% خلال الفترة المقابلة من عام 2021.

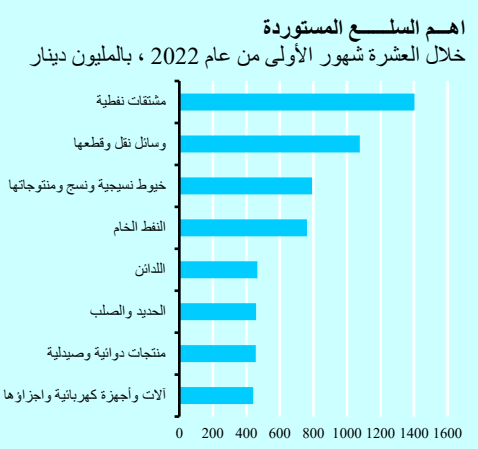

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2021، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 748.6 مليون دينار (114.3%)، لتصل إلى 1,403.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات والهند ما نسبته 93.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الحديد والصلب" بمقدار 174.5 مليون دينار (61.7%)، لتصل إلى 457.3 مليون دينار. وقد شكلت الصين والسعودية وإيران ما نسبته 57.7% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 153.7 مليون دينار (25.3%)، لتصل الى 761.4 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 134.8 مليون دينار (20.5%)، لتصل إلى 792.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 75.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال العشرة شهور الأولى من عامي 2021 و2022، مليون دينار

	2021	2022	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**12,341.0**	**16,541.6**	**34.0**
مشتقات نفطية	**654.9**	**1,403.5**	**114.3**
السعوديه	404.0	714.9	77.0
الإمارات	128.3	323.1	151.8
الهند	42.0	267.1	536.0
وسائل نقل وقطعها	**957.0**	**1,077.0**	**12.5**
الصين	48.5	230.3	374.8
كوريا الجنوبية	185.6	201.2	8.4
الولايات المتحدة الأمريكية	178.1	182.4	2.4
اليابان	141.5	117.8	-16.7
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**658.1**	**792.9**	**20.5**
الصين	304.1	381.8	25.6
تايوان	132.1	128.2	-3.0
تركيا	66.3	88.9	34.1
النفط الخام	**607.7**	**761.4**	**25.3**
السعودية	581.4	647.8	11.4
العراق	26.3	113.6	331.9
اللدائن	**365.0**	**464.6**	**27.3**
السعودية	202.9	210.2	3.6
الصين	34.4	75.1	118.3
الإمارات	25.0	32.1	28.4
الحديد والصلب	**282.8**	**457.3**	**61.7**
الصين	43.0	126.4	194.0
السعودية	66.7	89.5	34.2
إيران	15.4	48.0	211.7
منتجات دوائية وصيدلية	**445.5**	**455.8**	**2.3**
ألمانيا	62.4	62.7	0.5
الولايات المتحدة الأمريكية	39.8	52.1	30.9
فرنسا	30.2	38.8	28.5
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**363.2**	**440.5**	**21.3**
الصين	137.5	215.2	56.5
تركيا	26.0	27.4	5.4
إيطاليا	23.3	22.8	-2.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 120.0 مليون دينار (12.5%)، لتصل إلى 1,077.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ما نسبته 67.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 99.6 مليون دينار (27.3%)، لتصل إلى 464.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والإمارات ما نسبته 68.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022

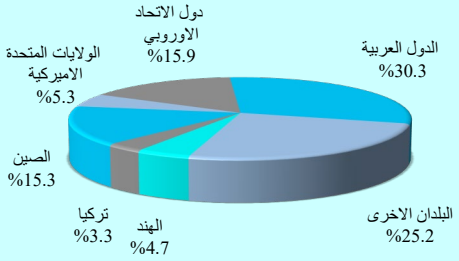

وعليه، استحوذت المستوردات من مشتقات نفطية و"وسائل نقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام واللدائن و"الحديد والصلب" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" على ما نسبته 35.4% من إجمالي المستوردات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، مقارنة مع ما نسبته 35.1% خلال ذات الفترة من عام 2021. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية والهند وسويسرا وتركيا خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022 على ما نسبته 56.2% من إجمالي المستوردات، مقابل 50.6% خلال ذات الفترة من عام 2021.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر تشرين أول من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 12.4 مليون دينار (26.6%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2021 لتبلغ 59.1 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 106.8 مليون دينار (22.1%)، مقارنة بذات الفترة من عام 2021 لتبلغ 589.9 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر تشرين أول من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 129.2 مليون دينار (14.6%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2021 ليبلغ 1,014.2 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار 2,118.8 مليون دينار (30.2%)، مقارنة بذات الفترة من عام 2021 ليبلغ 9,129.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2022 بمقدار 35.7 مليون دينار أو ما نسبته 1.5%، مقارنة مع عام 2021 لتصل إلى 2,447.8 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 110.5% لتبلغ 4,123.6 مليون دينار، مقارنة مع عام 2021.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 59.6% لتصل الى 1,040.7 مليون دينار، مقارنة مع عام 2021.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 إلى ما يلي:

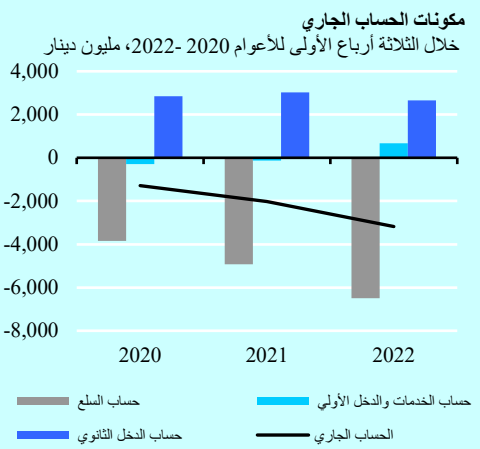

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 3,179.8 مليون دينار (12.7% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,026.9 مليون دينار (8.5% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,723.2 مليون دينار (14.9% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 2,893.9 مليون دينار (12.2% من GDP) خلال الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,567.6 مليون دينار (31.8%) ليصل إلى 6,498.2 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 4,930.6 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 1,046.5 مليون دينار مقارنة مع وفر مقداره 23.8 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي لعجز بلغ 378.1 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 149.3 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 525.1 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 296.6 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 0.3 مليون دينار ليصل إلى 147.0 مليون دينار.

- انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 379.2 مليون دينار ليصل إلى 2,650.0 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 3,029.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة تراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 323.6 مليون دينار، ليبلغ 543.4 مليون دينار، وتراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 55.6 مليون دينار، ليصل إلى 2,106.6 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، تدفقاً للداخل بمقدار 26.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 8.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 2,362.2 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 907.5 خلال الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

  - تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل بلغ 629.3 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 325.1 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 460.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 115.1 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,496.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,694.9 مليون دينار.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 702.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 988.5 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 التزاماً نحو الخارج بلغ 36,903.6 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2021 والبالغ 35,015.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 بمقدار 1,796.0 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2021 ليصل إلى 20,095.2 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة انخفاض النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 1,030.5 مليون دينار، وانخفاض الأصول الاحتياطية بمقدار 990.7 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 134.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 بمقدار 91.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 56,998.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 721.0 مليون دينار لتصل الى 10,385.0 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 430.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 290.9 مليون دينار للبنك المركزي).

- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 391.8 مليون دينار لتبلغ 6,797.0 مليون دينار.
- انخفاض رصيد تخصيص وحدات السحب الخاصة بمقدار 341.5 مليون دينار لتبلغ 145.6 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى طويلة الأجل بمقدار 186.3 مليون دينار ليصل إلى 2,040.3 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 677.4 مليون دينار، ليبلغ 27,164.0 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 319.0 مليون دينار، ليصل إلى 1,404.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الائتمان التجاري لغير المقيمين بمقدار 315.3 مليون دينار ليصل إلى 1,109.4 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل للحكومة بمقدار 283.4 مليون دينار ليصل الى 6,702.4 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم للقروض قصيرة الأجل للبنوك المرخصة بمقدار 154.9 مليون دينار ليصل الى 718.1 مليون دينار.